

الجمهورية التونسية  
وزارة الفلاحة والموارد المائية  
و الصيد البحري

مشروع كلمة السيد عبد السلام منصور  
وزير الفلاحة والموارد المائية و الصيد البحري

في

افتتاح الملتقى الإعلامي حول الأنظمة الوطنية  
المعلوماتية للمياه بدول البحر الأبيض المتوسط،  
تقديم الأنموذج التونسي: النظام المعلوماتي الوطني للمياه

**SINEAU**

الخميس 18 مارس 2010 - مدينة العلوم - تونس

# بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السادة و السيدات

يسعدني في بداية هذه الكلمة أن أرحب بضيوف تونس الكرام المشاركين في الملتقى الإعلامي حول " الانظمة الوطنية المعلوماتية للمياه بدول البحر الأبيض المتوسط و النظام المعلوماتي الوطني للمياه-SINEAU " و أن أتقدم إليكم جميعا بأحر التحيات معربا لكم عن سعادتني بوجودي بينكم للإشراف على إفتتاح هذا الملتقى العلمي الهام الذي يجمع نخبة متميزة من الخبراء والمختصين في مجال المياه للتداول الأفكار من أجل تحسين المتدخلين في قطاع المياه على أهمية قاعدات المعطيات و النظم المعلوماتية و الدعوة لدعمها و ذلك بإرساء المرونة الكافية لعبور المعلومات بين مختلف مكوناتها، نخص بالذكر النظم الفرعية و المستعملين و أصحاب القرار...، و كذلك مزيد تطويرها و تنمية الخدمات المشتركة و المتبادلة بين المؤسسات التي تنشط في مجال المياه و بين الدول الأوروبية و متوسطية.

و يطيب لي بهذه المناسبة أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في تنظيم هذه التظاهرة بتونس و شارك في أشغالها و أخص بالذكر:

- الهيئة المديرة و الوحدة الفنية للنظام المعلوماتي الأوروبي للمعرفة في مجال المياه SEMIDE.

- المفوضية الأوروبية و البعثة التابعة لها بتونس.

- سفارات فرنسا و أسبانيا و إيطاليا بتونس.

- السهولة الإفريقية للمياه "Facilité Africaine de l'Eau" ممول تركيز هذا النظام.

- ممولي مشروع الإستثمار في قطاع المياه PISEAU : البنك العالمي و الوكالة

الفرنسية للتنمية و البنك الإفريقي للتنمية و التعاون التقني الألماني بتونس "GTZ".

- مختلف المتدخلين في قطاع المياه من منظمات و مؤسسات تمويل و قطاع عام و مجتمع مدني.

و يندرج النظام المعلوماتي الوطني للمياه "SINEAU" ضمن مكونات برنامج

الإستثمار في قطاع المياه PISEAU II الذي يمتد من سنة 2009 إلى 2013، و

الممول من طرف البنك العالمي و الوكالة الفرنسية للتنمية و البنك الإفريقي للتنمية، ويمثل

إحدى عناصر مكونة "التصرف في المياه الجوفية" الذي تنفذه الإدارة العامة للموارد المائية.

حضرات السادة و السيدات

تم إنشاء هذا النظام المعلوماتي الوطني للمياه (SINEAU) اثر دراسة قطاع المياه ويمثل في تقديرنا أداة استراتيجية هامة و إطارا علميا ملائما لتبادل المعلومات و الخبرات في مجال المياه على النطاق الوطني وبين تونس و بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط خاصة بالإعتماد على مقاييس تقنيّة و معطيات و تراتيب مرجعية و كذلك على قواعد مضبوطة بالمرجع المشترك للمياه حسب مواصفات وطنيّة و دوليّة

وإيماننا منها بأهمية تطوير تبادل المعلومات في قطاع المياه على الصعيد الوطني من ناحية و على المستوى المتوسطي من ناحية أخرى، انخرطت تونس في النظام المعلوماتي الأورومتوسطي للمعرفة في مجال المياه SEMIDE و ذلك منذ انعقاد المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي المتعلق بالتصرف المحلي للمياه (la gestion locale de l'eau) بطورينو إيطاليا - سنة 1999 و الذي تمّ على إثره إحداث هذا النظام بالإعتماد على أحدث التكنولوجيا المعلوماتية و الاتصال وذلك باستخدام الأنترنات للوصول إلى المعلومات وتبادلها و قامت وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري بتكليف مكتب التقييم و البحوث المائية بالإدارة العامة للموارد المائية كنقطة الاتصال الوطنية لنظام SEMIDE.

و يندرج اهتمام تونس بتركيز النظام المعلوماتي الوطني للمياه (SINEAU) في إطار تجسيد حرص سيادة الرئيس زين العابدين بن علي على إرساء مقومات مجتمع المعلومات و المعرفة و إزالة الحواجز أمام النفاذ إليها و تقليص الفجوة الرقمية بين الأمم و التوظيف الأمثل لقطاع الاتصال و تكنولوجيا المعلومات الذي يعد قطاعا حيويا و ركيزة محورية أساسية في التقدم و النمو و نشر المعرفة و تعزيز التعاون بين الأمم.

و تماشيا مع المشروع المجتمعي و التوجه الرائد و الخيار المستقبلي لسيادة الرئيس زين العابدين بن علي قامت وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري بإنجاز العديد من الدراسات الإستشرافية و الإستراتيجية في مجال المياه و تركيز منظومات إعلامية لإدارة الموارد المائية نخص بالذكر منها منظومة مياه 2000 "Eau 2000" و التصرف الأفضل في الموارد المائية "GEORE" و الخارطات الفلاحية لمختلف الجهات و الدراسات الشاملة لقطاع المياه التي تحتوي على محاور عديدة تتعلق بمختلف جوانب هذا القطاع الإستراتيجي.

و تعتبر هذه المكاسب في مجال الأنظمة المعلوماتية المتصلة بقطاع المياه مثالا حيا لما وصلت إليه بلادنا من تطور في هذا المجال و في مختلف الميادين الاقتصادية والعلمية و الاجتماعية مما مكنها من الانصهار بثبات في مجتمع المعرفة و الاندماج في الخارطة العالمية لصناعة الذكاء وبوأها لتلتحق بثبات بكوكبة الدول المتقدمة.

و تدعيما لهذا التمشي عملت تونس على تنظيم قمة عالمية لمجتمع المعلومات في نوفمبر 2005 إيماننا منها بدور العلم و المعرفة في تقدم الشعوب و الأمم ولما توفره التقنيات الاتصالية الحديثة من تفعيل دور المجتمع المدني في نشر ثقافة مجتمع المعرفة.

و أود في هذا المجال أن أبرز الجهود التي قامت بها بلادنا من خلال وضع سياسة مائية رائدة أرسى قواعدها سيادة الرئيس زين العابدين بن علي الذي خصّ القطاع الفلاحي عموما و الموارد المائية بالخصوص بعناية كبيرة و متواصلة تجسّمت من خلال وضع منظومة

متكاملة من التشريعات والخطط والمشاريع لتعبئة الموارد المائية وإحكام التصرف فيها بالشكل الذي يضمن استدامتها للأجيال الحاضرة والقادمة.

وفي هذا الإطار يتنزل البرنامج المستقبلي الطموح لسيادة الرئيس زين العابدين بن علي ليفتح أمام جميع التونسيين طورا جديدا من التغيير والإنجاز والإصلاح في اتجاه الأفضل وتحقيق نقلة نوعية جديدة وتعزيز الإنجازات الكبيرة في قطاع المياه وذلك بوضع هدف جديد يقتضي بلوغ نسبة تعبئة للموارد المائية مستوى 95 % مع بداية النصف الثاني من العشريّة قصد تأمين مختلف حاجيات البلاد على المدى المتوسط والبعيد والاستجابة لحاجيات كل القطاعات الاقتصادية في حالة تتالي سنوات الجفاف إضافة إلى تحسين نوعية المياه.

وتدعيما للمكاسب التي تحققت بفضل الخطط المديرية لمياه الشمال و أقصى الشمال والوسط والجنوب خلال السبعينات والثمانينات وللإنجازات التي تمت في إطار الاستراتيجية الأولى لتعبئة الموارد المائية والتي مكنت من تركيز شبكة متكاملة من المنشآت المائية، يتواصل مجهود التعبئة ضمن الاستراتيجية العشرية التكميلية الثانية التي تشهد انطلاق إنجاز جيل جديد من السدود و مجموعة من منشآت لفرش المياه وتغذية المائدة، إلى جانب مواصلة عملية ربط السدود و دراسة تحويل فوائضها ومواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لتحلية المياه و تعميم برنامج الإقتصاد في الماء على مختلف الإستعمالات.

ورغم محدودية الإمكانيات الطبيعية، فقد بين هذا التمشي نجاح سياسات تونس وخياراتها التنموية التي حققت للبلاد نتائج إيجابية حيث بلغت نسبة تزويد الريف بمياه الشرب المستجيبة للمقاييس الصحية 94 % بعد أن كانت دون 35 بالمائة سنة 1987 مع تزويد كامل الوسط الحضري بهذا المرفق الحيوي بنسبة مائة بالمائة.

وتثابر تونس على إحكام تعبئة مواردها المائية لتلبية حاجيات القطاعات الاجتماعية والاقتصادية ولتزويد 405 ألف هكتار من المناطق السقوية بمياه الري عبر منظومة سقوية مجهزة في جزء كبير منها بمعدات الإقتصاد في الماء بفضل البرنامج الوطني الطموح الذي أقره سيادة رئيس الجمهورية سنة 1996 للإقتصاد في الماء بالمناطق السقوية بهدف إحكام التصرف في المياه على الوجه الجيد وتممينها الأمثل في الميدان الزراعي الذي يعد المستهلك الأول للموارد المائية.

واعتبارا للنتائج المشجعة المسجلة أذن سيادة الرئيس أن يقترن الإحتفال بـ"اليوم العالمي للمياه" بـ"يوم وطني للإقتصاد في الماء" يتم تنظيمه للمرة الثالثة على التوالي في مختلف جهات البلاد مع وضع خطة متكاملة لتجسيم البرنامج المرسم للإقتصاد في الماء في سائر القطاعات.

وينتظر أن تؤمن المناطق السقوية في موفى سنة 2011 نسبة 50 % من الإنتاج الزراعي الوطني خاصة في السنوات الجافة مقابل 35 % حاليا و ذلك رغم أن مساحتها لا تتجاوز 7 % من المساحات المزروعة.

وإنّ تحقيق هذا الهدف الطموح يرتبط بتحسين الإنتاجية والاستخدام الأفضل للموارد المتاحة وذلك يتوقف إلى حد بعيد على مدى الاستفادة من تطور التقنيات الحديثة وعلوم المياه والتحكّم أكثر وبشكل أفضل فيها بهدف مزيد تدقيق تقييمنا للموارد القابلة للاستغلال ولتكون متابعتنا للاستغلال متبصرة ورشيدة حتى نضمن تصريف مندمج و تنمية مستدامة لهذا المورد الحيوي.

و إذ مكّنت مختلف الدراسات الإستراتيجية في قطاع المياه من تحقيق التوازنات المائية إلى أفق سنة 2030 فقد أذن سيادة رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي بالقيام بدراسات إستراتيجية جديدة لقطاع المياه إلى أفق سنة 2050 و وضع خطة إستراتيجية شاملة و متكاملة للمياه في ذلك الأفق مع التأكيد على الجوانب الكمية و النوعية و الأبعاد الإقتصادية و التكنولوجية.

حضرات السادة و السيدات ،

تتضمن هذه الندوة حول النظام المعلوماتي الوطني للمعرفة في مجال المياه برنامجا متنوعا و ثريا و جملة من المحاضرات و المداخلات المتعلقة بالعديد من مجالات التعريف بالنظم المعلوماتية على الصعيد الوطني و المتوسطي و الدولي في مجال الموارد المائية للوقوف على مدى تحقيق إستراتيجية تعاون بين بلدان البحر الأبيض المتوسط في مجال المياه عامة و قد ساهمت تونس في وضع أسسها و كذلك في ميدان النظم المعلوماتية في قطاع المياه خاصة والنظر في الآفاق المستقبلية لتنمية استعمال هذه التقنيات ومواكبة تطورها السريع حتى تستجيب للتطلعات المستقبلية الخاصة بالإدارة المتكاملة والمندمجة و المستدامة للموارد المائية بين دول الشراكة الأورومتوسطية.

و تعد هذه الندوة في تقديري فرصة ثمينة لمزيد تنمية الوعي العام لبلدان الشراكة المتوسطية بأهمية الرقمنة و التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات في تطوير النظم الوطنية المعلوماتية للمياه قصد التصرف المحكم في المورد المائي وحمايته وترشيد استغلاله بما يضمن التصرف في الطلب و الاستجابة إلى حاجيات جميع القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية منه في أفضل الظروف على المستوى الوطني و المتوسطي.

وإنني على ثقة أكيدة بأن ثراء المداخلات وإمامكم بالمواضيع المطروحة والحضور المتميز للكفاءات العلمية والجامعية ستثمر آراء سديدة ومقترحات عملية سيكون لها وقعا إيجابيا لدعم النظام المعلوماتي الوطني و النظام المعلوماتي الأورومتوسطي للمعرفة في مجال المياه و الإستراتيجية المتوسطية للمياه.

ولا يسعني في نهاية هذه الكلمة إلا أن أشكركم جميعا على حسن الإصغاء والاهتمام كما أجدد خالص شكري وتقديري لكل المشرفين على إعداد هذا اليوم الإعلامي لما قدّموه من عمل جيّد وتنظيم محكم و كذلك إلى الخبراء الذين سيساهمون في تقديم مداخلات و إلى كافة المشاركين الذين سيعملون على إثراء الحوار متمنيا أن تكفل أشغالكم بالتوفيق و النجاح والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

# قائمة الضيوف و الشخصيات و ممثلي المؤسسات التونسية المدعوة

## (1) الضيوف

- منظمات دولية و مؤسسات تمويل :
- المفوضية الأوروبية و البعثة التابعة لها بتونس
- ممثلي سفارات فرنسا و أسبانيا و إيطاليا بتونس
- الهيئة المديرة للنظام المعلوماتي الأورومتوسطي للمعرفة في مجال المياه
- و الوحدة الفنية للنظام المعلوماتي الأورومتوسطي للمعرفة في مجال المياه
- السهولة الإفريقية في مجال المياه (FAE) Facilité Africaine de l'Eau
- البنك الإفريقي للتنمية BAD
- الوكالة الفرنسية للتنمية AFD-
- منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة بتونس – FAO
- التعاون التقني الألماني بتونس GTZ
- البنك الدولي

## (2) شخصيات من خارج تونس

- السيد Walter MAZZITTI رئيس لجنة القيادة
- السيد Eric MINO منسق الوحدة الفنية لنظام SEMIDE من فرنسا

## (3) المدعويين من تونس

- وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري

- وزارة البيئة و التنمية المستدامة
- وزارة النقل
- وزارة التنمية و التعاون الدولي
- وزارة تكنولوجيايات الإتصال
- وزارة الصحّة العمومية
- وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
- مكاتب دراسات
- خبراء